﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝٣ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٤﴾

[المجادلة: 3 - 4]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَينِ لِما قبلَهُما:

بيانُ حُكمِ الظِّهارِ بعدَ التَّنصيصِ على تحريمِه

لمّا هجَّنَ القرآن الظِّهارَ، وأثبَتَ تحريمَهُ على أبلغِ وجهٍ وآكدِه أتبعَ ذلكَ بيانَ حكمِ الظِّهار[1]، وبيانُ حكمِ العاجزِ عن تحريرِ الرَّقبةِ في الآيةِ الثّانية[2] تتميمٌ لبيانِ حُكمِ الظّهار، وإحاطةٌ بجِماعِ وُجوهِهِ وحالاتِه.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿فَتَحْرِيرُ﴾: (حرر) له أصلان؛ وهو هنا أصلٌ يدلُّ على خلافِ العبوديَّةِ والبراءة من العيب والنقص، ومِنْ ذلكَ يقالُ: طينٌ حُرٌّ؛ أي: لا رملَ فيهِ، وحُرُّ الدار: وسطها، وحُمِل على هذا شيء كثير[3]، والحُرُّ: خلافُ العبدِ، والتَّحريرُ: جعلُ الإنسانِ حُرًّا، وتحرير الرقبة: عِتْقها[4]، وهو المرادُ هنا.

2) ﴿رَقَبَةٍ﴾: (رقب) أصلٌ يدلُّ على انتصابٍ لمراعاةِ شيءٍ، ومِنْ ذلكَ: الرَّقيبُ، وهو الحافظُ، ومِنْ ذلكَ اشتقاقُ الرَّقبةِ؛ لأنَّها

(1) النّسفي، مدارك التّنزيل: 3/ 445، والبقاعي، نظم الدّرر: 19/ 348، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه: 10/ 7.

(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 487، والبقاعي، نظم الدّرر: 19/ 352.

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (حرر).

(4) الجوهري، الصحاح، والرّاغب، المفردات: (حرر).

مُنتصِبةٌ، ولأنَّ النّاظرَ لا بدَّ يَنتصِبُ عندَ نظرِهِ[1]، ويُعبَّرُ بالرَّقبةِ عن جُملةِ الشَّخصِ، وجُعِلَ في التَّعارفِ اسمًا للمَماليكِ[2]، وهو المرادُ هنا.

3) ﴿يَتَمَآسَّا﴾: (مسس) أصلٌ يدلُّ على جَسِّ الشَّيءِ باليدِ[3]، ومَسِسْتُه، بالكسر، أَمَسُّه مَسّاً ومَسيساً: لَمَسْتُه، هذه اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ، ومَسَسْتُه، بالفتح، أَمُسُّه، بالضَّمِّ، لُغَةٌ، والمَسُّ مَسُّك الشيءَ بيَدِكَ، ويقالُ مجازًا: مسَّهُ الكِبَرُ والمرضُ، ومسَّهُ العذابُ[4]، وكُنّيَ بالمَسِّ عن الوطءِ، فقيلَ: مسَّها وماسَّها، وهو المرادُ هنا[5].

4) ﴿تُوعَظُونَ﴾: (وعظ) أصلٌ يدلُّ على التَّخويفِ[6]، ومِنْ ذلكَ: الوعظُ، وهو زَجْرٌ مُقترِنٌ بتخويفٍ، أو هو التَّذكيرُ بالخيرِ فيما يَرِقُّ لهُ القلبُ، والعِظَةُ والموعظةُ: الاسمُ منهُ[7]. والمرادُ بالوعظِ هنا: التَّذكيرُ بالخيرِ، والتَّحذيرُ مِنَ الشَّرِّ بترغيبٍ أو ترهيبٍ[8].

5) ﴿مِسْكِينًا﴾: (سكن) أصلٌ يدلُّ على خلافِ الاضطرابِ والحركةِ[9]، فالسُّكونُ: ثُبوتُ الشَّيءِ بعدَ تحرُّكٍ[10]، أو ثبوتُهُ مِنْ غيرِ نظرٍ إلى حركةٍ سابقةٍ[11]، والمسكينُ: هو شديدُ الفقرِ الَّذي لا شيءَ لهُ[12]، كأنَّ الفقرَ أسكَنَهُ عن التَّحرُّكِ، وهو المرادُ هنا[13].

6) ﴿حُدُودُ﴾: (حدد) أصلٌ يدلُّ على المنعِ، ومِنْ ذلكَ يقالُ: فلانٌ محدودٌ، إذا كانَ ممنوعًا، والمُحادَّةُ: المخالَفةُ[14]، والحَدُّ: الحاجزُ بينَ الشَّيئينِ الَّذي يمنعُ اختلاطَ أحدِهما

(1) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة: (رقب).
(2) الرّاغب، المفردات: (رقب).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، والسّمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (مسس).
(4) الزّمخشري، أساس البلاغة، وابن منظور: (مسس).
(5) الرّاغب، المفردات: (مسس)، وابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 19.
(6) ابن فارس، مقاييس اللغة: (وعظ).
(7) الرّاغب، المفردات، والزبيدي، تاج العروس: (وعظ).
(8) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 19.
(9) ابن فارس، مقاييس اللغة: (سكن).
(10) الخليل، العين: (سكن).
(11) السّمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (سكن).
(12) الرّاغب، المفردات: (سكن).
(13) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 21.
(14) ابن فارس، مقاييس اللغة: (حدد).

بالآخرِ[1]، وحدُّ الدّارِ: ما تَتَميَّزُ بهِ مِن غيرِها[2]. والمرادُ بحدودِ اللّه هنا: فرائضُهُ[3].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

أحكامُ اللهِ تعالى رحمةٌ بالعبادِ، فيَجِبُ الالتزامُ بها

يُبيِّنُ اللّهُ تعالى الأحكامَ المترتِّبةَ على الظِّهارِ، فيقولُ: والَّذينَ يقولونَ لنسائِهم: أنتنَّ علينا كظُهورِ أمَّهاتِنا، ثمَّ يَندَمونَ ويُريدونَ العَوْدَ إلى معاشرةِ أزواجِهم وجماعِهنَّ فالواجبُ عليهم قبلَ ذلكَ إعتاقُ رقبةِ عبدٍ أو أمةٍ، وقد أوجبَ ﷺ ذلكَ ليكونَ عِظَةً لكم، فتنتهوا عن الظِّهارِ، واللّهُ ذو خِبْرةٍ بأعمالِكم الَّتي تعملونَها، لا يخفَى عليهِ شيءٌ منها، وهو مُجازيكم عليها، فانتَهوا عن الظِّهارِ. فمَنْ لم يَجِدْ رقبةً يُعتِقُها فعليهِ صيامُ شهرينِ مُتَتابعينِ مِنْ قبلِ المُماسَّةِ، فمَنْ لم يستطعِ الصّيامَ فعليهِ إطعامُ ستّينَ مِسْكينًا. وهذا الحكمُ المفروضُ عليكم - أيُّها المُظاهِرونَ - كي تُقِرُّوا بتوحيدِ اللّهِ ورسالةِ رسولِهِ ﷺ، وتُصَدِّقوا بذلكَ، وتَعمَلوا بموجَبِهِ، وهذهِ الأحكامُ حدودٌ للهِ تعالى، لا يجوزُ تجاوُزُها، وللكافرينَ الجاحدينَ بهذهِ الأحكامِ وغيرِها عذابٌ شديدُ الإيلامِ[4].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

سرُّ العطفِ بالواوِ في ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ﴾:

تفصيلُ حُكمِ الظِّهارِ بالعطفِ على جُملةِ تحريمِه

الواوُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ للعطفِ، والجملةُ معطوفةٌ على جملةِ ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾؛ تنزيلًا لتغايُرِ الصِّفاتِ منزلةَ تغايُرِ الذَّواتِ[5]. ويُحتمَلُ أنْ تكونَ الواو استئنافيَّةً[6]. وأيًّا ما كانَ فالكلامُ مَسوقٌ

(1) الخليل، العين، والزبيدي، تاج العروس: (حدد).
(2) الرّاغب، المفردات: (حدد).
(3) المراغي، تفسير المراغي: 28/ 8.
(4) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 23/ 229، والمراغي، تفسير المراغي: 28/ 7.
(5) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 488، وابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 15.
(6) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 10/ 7.

لتفصيلِ حكمِ الظِّهارِ، "بعدَ بيانِ كونِهِ أمرًا مُنكَرًا بطريقِ التّشريعِ الكُلّيِّ المُنتظِمِ لحكمِ الحادثةِ انتظامًا أوَّليًّا"[1].

وعطَفَ هنا بالواوِ دون الآيةِ الَّتي قبلها؛ لأنَّها كانت جوابًا عن سؤالِ خولةَ عن الظِّهار، وشَكْواها أمرَها إلى النَّبيِّ ﷺ، والجوابُ لا يَقترِنُ بالواو. ولمّا اقتَضى الجوابُ تحليلَ المُظاهَرِ منها بعدَ بيانِ حُرمةِ الظِّهار كان التّحليلُ سببًا في الكفّارة هنا، فعُطِفَ بالواو[2].

نكتةُ التَّعبيرِ بالموصولِ في ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ﴾:

عُبِّرَ بالموصولِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾؛ للإيماءِ بما في حيِّزِ الصِّلةِ - وهو الظِّهارُ والعَوْدُ - إلى علَّةِ الحُكمِ الَّذي هو تحريرُ الرَّقبةِ. والتَّعريفُ بالموصولِ هنا للعهدِ؛ إذ المرادُ الَّذينَ كانَتْ عادتُهم الظِّهارَ[3].

الظِّهارُ والعَوْدُ علَّةُ تحريرِ الرَّقَبة

سرُّ تكرارِ الموصولِ في ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ﴾:

أُعيدَ المبتدأُ - وهو الموصولُ - في قولِهِ ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾؛ للاهتمامِ بالحكمِ والتَّصريحِ بأصحابِهِ[4] المذكورينَ في الآيةِ السّابقةِ، ولتقويةِ تنزيلِ تَغايُرِ الصِّفاتِ منزلةَ تَغايُرِ الذَّواتِ[5]، وتقويةِ استقلالِ الجملةِ، وإلّا فمُقتضَى الكلامِ أنْ يُقالَ: (فإنْ يَعودوا لِما قالوا فتحريرُ رقبةٍ إلخ)، فيكون عطفًا على جملةِ الخبرِ مِنْ قولِهِ: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[6].

حكمُ الظِّهارِ مَحَلُّ العِنايةِ والاهتِمام

دلالةُ صيغةِ المُضارعِ في ﴿يُظَٰهِرُونَ﴾:

عُبِّرَ بصيغةِ المضارعِ في قولِهِ جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾؛ للتَّنبيهِ على إرادةِ معنى الاستمرارِ وأنَّهُ كانَ يصدرُ منهم

الظِّهارُ عادةٌ مُستمِرَّةٌ لمَنْ نَزَلَتْ فيهمُ الآيات

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 216.
(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 4/ 176.
(3) الزّمخشري، الكشاف: 4/ 486، والطيبي، فتوح الغيب: 15/ 268.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 15.
(5) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 448.
(6) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 15.

على سبيلِ التَّجدُّدِ وقتًا فوقتًا؛ فالظِّهارُ كانَ عادةً للعربِ[1]. يُضافُ إلى ذلك أنَّ الكلام في هذه الآيةِ على كفّارةِ الظِّهارِ، وهذا الحكمُ عامٌّ في كلِّ مُظاهِرٍ إلى يومِ القيامة، فهو أمرٌ مستقبليٌّ بالنِّسبةِ للَّذين سيُظاهِرون مُستقبَلًا، ودلالةُ المستقبلِ يناسبُها المضارع.

سرُّ عدمِ تكرارِ (منكم) كما في الآيةِ السّابقة:

لم تُذكَرْ لفظةُ (منكم) في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾؛ استغناءً بذكرِها أوَّلًا في قولِهِ في الآيةِ السّابقة: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم﴾، أو لأنَّ هذا لبيانِ الحكمِ الشَّرعيِّ، فلا يناسبُ التَّهجينَ لعادةِ العربِ[2].

السّياقُ هنا لبيانِ حُكمِ الظِّهارِ لا لتَهْجينِه

دلالةُ ﴿مِن﴾ في ﴿مِن نِّسَآئِهِمْ﴾:

﴿مِن﴾ في قولِهِ ﷻ: ﴿مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ ابتدائيَّةٌ متعلِّقةٌ بـ﴿يُظَٰهِرُونَ﴾؛ لتضمُّنِهِ معنى البُعدِ؛ إذ الظِّهارُ قد كانَ طلاقًا، والطَّلاقُ يُبعِدُ أحدَ الزَّوجينِ مِنَ الآخرِ.

الظِّهارُ مُتَضَمِّنٌ معنى البُعْد

غرضُ الإضافةِ في ﴿نِّسَآئِهِمْ﴾:

الإضافةُ في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ بمعنى اللّام؛ أي: مِنْ نساءٍ لهم، والمرادُ بهنَّ الأزواجُ، لا عمومُ النِّساءِ، فظِهارُ الزَّوجِ يقعُ على زوجتِهِ لا على غيرِها.

الظِّهارُ يكونُ بينَ الزَّوجَين

سرُّ العطفِ بـ﴿ثُمَّ﴾ في ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ﴾:

العطفُ بـ﴿ثُمَّ﴾ الدّالَّةِ على التَّراخي يُناسِبُ الحالةَ النَّفْسيَّةَ والعَصَبيَّة الَّتي يمرُّ بها المُظاهِر؛ إذ يَبعُدُ معهما أن يعودَ في اللَّحظةِ نفسِها، ولا بدَّ مِن وقتٍ وزمنٍ تَخبو فيه فَوْرَتُهُ، فيعودُ فيه عن ظِهارِه.

المُظاهِرُ لا يَعودُ إلى ما قالَ في اللَّحظةِ نفسِها

كذلك عُطِفَ بـ﴿ثُمَّ﴾ الدّالَّةِ على التَّراخي الرُّتْبيِّ في قولِهِ ﷻ: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾؛ للتَّنبيهِ على أنَّ العَوْدَ أشدُّ تَبِعةً

العَوْدُ أشَدُّ تَبِعةً مِنَ الظِّهار

(1) الزّمخشري، الكشاف: 4/ 486، والطيبي، فتوح الغيب: 15/ 268.
(2) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 448.

وأقوى إثمًا مِنْ نفسِ الظِّهارِ؛ لأنَّ الكفّارةَ تتعلَّقُ بالعَوْدِ لا بالظِّهارِ مُطلَقًا[1].

الإمساكُ بعدَ الظِّهارِ في غايةِ البُعدِ

ولأنَّ مقتضَى لفظِ الظِّهارِ المباعدةُ مِمَّنْ قيلَ ذلكَ فيها، فكانَ ينبغي أنْ يكونَ إمساكُها بعدَهُ في غايةِ البُعد، فأُشيرَ إلى ذلكَ بأداةِ البُعدِ[2].

المُظاهِرُ راجعٌ إلى أفعالِ الجاهليَّة

وللتَّعريضِ بالتَّخطئةِ لهم، بأنَّهم عادوا إلى ما كانوا يفعلونَهُ في الجاهليَّةِ بعدَ أنِ انقطعَ ذلك بالإسلامِ[3].

بلاغةُ المَجازِ في لفظِ العَوْدِ:

المُظاهِرُ مُريدٌ للعَوْدِ إلى مُعاشَرةِ زوجتِه

المرادُ بالعَوْدِ في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾ العَوْدُ إلى أزواجِهم بالمُعاشَرةِ، وعليهِ فقد استُعمِلَ الفعلُ ﴿يَعُودُونَ﴾ في إرادةِ العَوْدِ مجازًا؛ لأنَّهُ لو كانَ عَوْدًا بالفعلِ لم يكنْ لاشتراطِ التَّكفيرِ قبلَ المَسيسِ معنًى، ومعنى الكلامِ: ثمَّ يريدونَ العَوْدَ إلى ما حرَّموهُ على أنفُسِهم مِن مُعاشَرةِ أزواجِهم فعليهم كفّارةٌ قبلَ أنْ يعودوا إليهِ[4].

حَمْلُ العَوْدِ على التَّدارُكِ

ويُحتمَلُ أنْ يكونَ العَوْدُ محمولًا على التَّدارُكِ مجازًا، بإطلاقِ اسمِ المسبَّبِ على السَّببِ؛ لأنَّ المُتدارِكَ للأمرِ عائدٌ إليهِ، والمعنى: ثمَّ يَتَدارَكونَ ما قالوا[5].

نكتةُ التَّعبيرِ بالمضارعِ في ﴿يَعُودُونَ﴾:

العَوْدُ يكونُ بعدَ الظِّهار

العادةُ اسمٌ لتكريرِ الفعلِ أو الانفعالِ حتّى يَسهُلَ تَعاطيه كالطَّبْع، ولذلك قيل: العادةُ طبيعةٌ ثانية، وإعادةُ الشَّيءِ كالحديثِ وغيره:

(1) الطّيبي، فتوح الغيب: 15/ 270.
(2) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 348.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 15.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 16، واختلف أهلُ العلم في تفسير العَود المذكور على أقوال، فقيل: إنَّه العزمُ على الوطء، وقيل: هو الوطءُ نفسُه، وقيل: هو أن يُمسِكَها زوجةً بعد الظّهار مع القدرة على الطّلاق، وقيل: هو الكفّارة، والمعنى: أنَّه لا يَستبيحُ وطأَها إلّا بكفّارة، وقيل: هو تكريرُ الظِّهار بلفظه، والمعنى، ثمَّ يعودون إلى قول ما قالوا، ينظر: الشّوكاني، فتح القدير: 5/ 219.
(5) الزّمخشري، الكشاف: 4/ 486، والطيبي، فتوح الغيب: 15/ 271.

تكريرُهُ، قال تعالى: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴿٢١﴾﴾ [طه: 21]، والعَوْدُ: الرُّجوعُ إلى الشّيءِ بعدَ الانصِرافِ عنه، إمّا انصِرافًا بالذّات وإمّا بالقولِ وإمّا بالعزيمة[1].

وعُبِّرَ بالمضارعِ ﴿يَعُودُونَ﴾؛ لأنَّ العَوْدَ مُستقبَلٌ مُقارَنةً بزمنِ الظِّهارِ، والمضارعُ يَصلُحُ للدِّلالةِ على المستقبلِ.

معنى اللّامِ في ﴿لِمَا قَالُواْ﴾ وبيانُ مُتعلَّقِها:

المُظاهِرُ يَندَمُ على فِراقِ زوجتِه

اختُلِفَ في معنى اللّام في قولِهِ تعالى شأنُهُ: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾ بناءً على الاختلافِ في مُتعلَّقِها.

فالجمهورُ على أنَّها مُتعلِّقةٌ بالفعلِ ﴿يَعُودُونَ﴾، إلّا أنَّهم اختلفوا في معناها:

فذهَبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ إلى أنَّها لتعديةِ الفعل، فلا فرقَ بين أن يُقالَ: يعودون لِما قالوا، وإلى ما قالوا، وفيما قالوا، فالحرفانِ إلى واللّامُ يَتعاقبانِ[2]. وقد اعتمَدَ الآلوسيُّ هذا القولَ فقال: "واللّامُ مُتعلِّقةٌ بـ﴿يَعُودُونَ﴾، وهو يَتَعدّى بها كما يَتَعدّى بـ(إلى) وبـ (في)، فلا حاجةَ إلى تأويلِهِ بأحدِهما كما فعل البعضُ"[3].

وذكَرَ الفرّاءُ: أنَّ اللّامَ بمعنى (عن)، والمعنى: ثمَّ يَرجِعون عمّا قالوا ويُريدون الوطءَ[4].

وذكَرَ ابنُ عاشورٍ أنَّ اللّام هنا بمعنى (إلى)، وأنَّ معنى اللّام في الأصل التَّعليلُ، فتَعَلُّقُها بفعلِ (العَوْدِ) هنا يُشيرُ إلى إرادةِ معنًى في (العَوْدِ) مجازًا أو تضمينًا يناسبُهُ حرفُ التَّعليلِ، والتَّقديرُ: ثمَّ يُريدونَ العَوْدَ لأجلِ ما قالوا؛ أي: لأجلِ رغبتِهم في أزواجِهم[5].

(1) الرّاغب، المفردات: (عود)، والطيبي، فتوح الغيب: 15/ 268.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 482.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 14/ 200.
(4) الفراء، معاني القرآن: 3/ 139، والشوكاني، فتح القدير: 5/ 219.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 18.

وذهَبَ الأخفشُ إلى أنَّ في الآيةِ تقديمًا وتأخيرًا، والمعنى: والَّذين يُظاهِرون من نسائِهم ثمَّ يعودون فتحريرُ رقبةٍ لِما قالوا، فاللّامُ حينئذٍ مُتعلِّقةٌ بمحذوفٍ هو خبرُ المبتدأ (تحريرُ)، والتَّقديرُ: فعليهم تحريرُ رقبةٍ لِما قالوا[1]. ومعنى اللّامِ بيانُ السَّببِ والعلَّةِ. وهذا القولُ ليس بالقويِّ؛ لعدمِ الحاجةِ إلى التَّقديمِ والتَّأخيرِ، إذ الأصلُ عدمُ ذلك.

دلالةُ (ما) في ﴿لِمَا قَالُواْ﴾:

ما قيلَ مِن لَفْظِ الـظِّـهـارِ مُـقـيَّـدٌ بالماضي

(ما) في قولِهِ جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾ موصولةٌ؛ أي: ثمَّ يعودون لِلَّذي قالوهُ[2]، وهو ما حرَّموهُ على أنفُسِهم مِنَ الاستمتاعِ، وأوثرَ التَّعبيرُ بالموصولِ وصلتِهِ عن المعنى الَّذي وقعَ التَّحريمُ لهُ بلفظِ الظِّهارِ؛ للإيجازِ وتنزيهِ الكلامِ عن التَّصريحِ بهِ[3]، وللإيماءِ إلى علَّةِ الحكم ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾.

ويُحتمَلُ أنْ تكونَ (ما) مصدريَّةً؛ أي: ثمَّ يعودون لقولِهم[4]. وهو عَوْدٌ لأصلِ القول وتفاصيلِه، وعدَلَ عن التَّعبيرِ بالمصدرِ الصَّريحِ (لقولِهم) إلى التَّعبيرِ بالمُؤَوَّلِ من (ما) المصدريَّةِ وما دخلتْ عليه؛ ليفيدَ الفعلُ بصيغةِ المُضيِّ تقرُّرَ هذا الأمرِ وقِدَمَهُ بتقييدِ حُصولِهِ فيما مضى؛ فيناسبُ معنى العَوْدِ، ومعنى التَّراخي في ﴿ثُمَّ﴾.

دلالةُ التَّعبيرِ بلفظِ القَوْل:

تَضمينُ المَصدرِ مـعـنـى اسـمِ المَفعول

المرادُ بـ﴿لِمَا قَالُواْ﴾ المقولُ فيهِ، وهو الَّذي حرَّموهُ على أنفُسِهم بلفظِ الظِّهارِ، تنزيلًا للقولِ منزلةَ المَقولِ فيهِ[5]. والمعنى: ثمَّ يَرومونَ

(1) الشوكاني، فتح القدير: 5/ 219.
(2) البيضاوي، أنوار التّنزيل: 5/ 192، والخفاجي، عناية القاضي: 8/ 165، والآلوسي، روح المعاني: 14/ 200.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 17.
(4) البيضاوي، أنوار التّنزيل: 5/ 192، والخفاجي، عناية القاضي: 8/ 165، والآلوسي، روح المعاني: 14/ 200.
(5) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 482.

أنْ يَرجِعوا للاستمتاعِ بأزواجِهم بعدَ أنْ حرَّموهُ على أنفسِهم[1] تصريحًا ومُجاهَرةً. وجيءَ به ماضيًا؛ لأنَّ القولَ قد مضَى وتحقَّقَ قبلَ زمنِ العَوْدِ بحسبِ ما ذُكِرَ آنفًا.

معنى الفاءِ في ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾:

تَحْرِيرُ الرَّقَبةِ مُسبَّبٌ عن الظِّهارِ والعَوْدِ

الفاءُ في قولِه تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ للسَّببيَّةِ؛ لتَضَمُّنِ المبتدإِ - وهو الموصولُ - معنى الشَّرطِ، فهي رابطةٌ، ومِنْ فوائدِها الدَّلالةُ على تكرُّرِ وجوبِ التَّحريرِ بتكرُّرِ الظِّهارِ[2]؛ أي: فعليهم بسببِ هذا الظِّهارِ والعَوْدِ تحريرُ رقبةٍ[3]. وفي التَّصريحِ بالفاءِ دلالةٌ على التَّرتيبِ؛ لأنَّ الكفّارةَ إنَّما تَجِبُ بالعَوْدِ[4].

بلاغةُ الإيجازِ في ﴿فَتَحْرِيرُ﴾:

الإيجازُ بحَذْفِ المبتدإِ أو الخَبَر

في قولِه تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ إيجازٌ بحذفِ الخبرِ، والتَّقديرُ: فعليه تحريرُ رقبةٍ[5]، أو بحذفِ المبتدإِ، والتَّقديرُ: فالواجبُ عليهم تحريرُ رقبةٍ[6].

غرضُ تنكيرِ ﴿رَقَبَةٍ﴾:

شُمولُ الرَّقَبةِ للمُؤمنةِ والكافِرة

تنكيرُ ﴿رَقَبَةٍ﴾ في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ للعمومِ، فيشملُ المؤمنةَ والكافرةَ[7]، وهي مقيَّدةٌ بالإيمانِ عندَ الشّافعيَّةِ، قياسًا على كفّارةِ القتلِ[8].

بلاغةُ المَجازِ في ﴿رَقَبَةٍ﴾:

الرَّقَبةُ مَجازٌ عن سائرِ البَدَن

في قولِه تعالى: ﴿رَقَبَةٍ﴾ مجازٌ مرسلٌ، بإطلاقِ الجزءِ - وهو الرَّقبةُ - وإرادةِ الكلِّ، وهو جملةُ البدنِ.

---

(1) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 17.
(2) البيضاوي، أنوار التّنزيل: 5/ 193، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 216، والقونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 492.
(3) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 349.
(4) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 4/ 178.
(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 17/ 282، وأبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 216.
(6) السّمين الحلبي، الدّر المصون: 10/ 264.
(7) النّسفي، مدارك التّنزيل: 3/ 445.
(8) البيضاوي، أنوار التّنزيل: 5/ 193.

معنى ﴿مِّن﴾ في ﴿مِّن قَبْلِ﴾:

﴿مِّن﴾ في قولِهِ تعالى في الموضعين: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾ لابتداءِ الغايةِ الزَّمانيَّةِ[1]، والمعنى: فيلزمُهُ تحريرٌ أو فعليهِ كذا مِنْ قبلِ تَماسِّهما[2]. فيكونُ الأمرُ بالكفّارةِ على الفَوْر؛ أي: بنفس العَودِ تجب الكفارة، ولذلك دخلت الفاء لتفيدَ التَّعقيبَ[3].

التَّحريرُ واجبٌ قبلَ ابتداءِ زَمَنِ المُماسَّة

سرُّ التَّعبيرِ بـ﴿مِّن قَبْلِ﴾:

لمّا كانَ تحريرُ الرَّقبةِ لا يَستغرقُ زمنَ القَبْلِ، بل يكونُ في بعضِهِ أُدخِلَ الجارُّ، فقيلَ: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾[4]، ولم يقلْ: (قبلَ أنْ يتماسّا). ومثلُ ذلكَ يقالُ في الآيةِ الآتيةِ.

التَّحريرُ لا يَستغرِقُ زمانَ القَبْلِ

وجهُ تثنيةِ الضَّميرِ في ﴿يَتَمَآسَّا﴾:

ثُنّيَ الضَّميرُ في قولِهِ تعالى ذكرُهُ في الموضعين: ﴿يَتَمَآسَّا﴾، ولم يُقَلْ: (يتماسّوا) كما قيلَ: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ﴾؛ لأنَّهُ راجعٌ إلى ما دلَّ عليهِ الكلامُ مِنَ المُظاهِرِ والمُظاهَرِ منها[5]. فـ"التَّماسُّ صفةٌ لا تُعقَلُ إلّا مِن اثنين: ماسٍّ ومَمسوسٍ، والظِّهار مِن فِعل الرِّجال فقط، وفعلُ الجماعةِ لا يدلُّ على المشاركة بين اثنين، وإنَّما يدلُّ على وقوعِ ذلك من كلِّ واحدٍ على حَدِتِهِ، ولأنَّ المُظاهَرَ منها يجبُ عليها أن تمنعَ زوجَها من نفسِها حتّى يُكفِّرَ، والمُماسَّةُ مِن فعلِهما معًا بخلافِ الظِّهار"[6].

المُماسَّةُ بينَ المُظاهِرِ والمُظاهَرِ منها

بلاغةُ صيغةِ المضارعِ في ﴿أَن يَتَمَآسَّا﴾:

عُبِّرَ بصيغةِ المضارعِ في قولِهِ تعالى: ﴿يَتَمَآسَّا﴾؛ لأنَّ المُماسَّةَ مُستقبَلةٌ بالمقارنةِ مع زمانِ التَّحريرِ؛ إذ المرادُ المُماسَّةُ بعدَ المظاهرةِ،

المُماسَّةُ مُستقبَلةٌ مُقارَنةً بالتَّحرير

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 4/ 178.
(2) السّمين الحلبي، الدّر المصون: 10/ 267.
(3) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 4/ 178.
(4) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 350.
(5) الزّمخشري، الكشاف: 4/ 489، والنسفي، مدارك التّنزيل: 3/ 446.
(6) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 4/ 178.

وفي صيغةِ المضارعِ أيضًا دلالةٌ على التَّجدُّدِ[1]. ومثلُ ذلكَ يقالُ في الآيةِ الآتيةِ.

سِرُّ إيثارِ لفظةِ المُماسَّةِ دونَ المُلامَسَة:

المُلامَسةُ لا تكون إلّا عن قصدٍ، قال تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾، والمُماسَّةُ أعمُّ، فقد تكونُ عن قصدٍ، وقد تكونُ عن غيرِ قصدٍ، فيقال: تَماسَّ الحجران.

التَّكفيرُ شرطٌ واجبٌ يَسبِقُ القُرْبَ بقصدٍ أو غيرِ قصدٍ

وعلى ذلك يقال: كفّارةُ الظِّهار إنَّما تجبُ بالمُلامَسةِ؛ لأنَّها مقصودةٌ، لا بالمُماسَّةِ، فكيف عُبِّرَ بالمُماسَّة؟! وما وجهُ عدمِ التّعبير باللَّفظِ الأخصِّ؟ مع أنَّه أخصُّ في بيانِ ما يقعُ به الوجوب، فضلًا عن أنَّهم قالوا: إذا مَسَّها ناسيًا فلا كفّارةَ عليه:

والجوابُ: أنَّ مادَّةَ التَّماسِّ تقتضي وقوعَهُ مِن اثنين؛ لأنَّها مُفاعَلة، والغالبُ في فعل الاثنين أنْ يكونَ مقصودًا؛ فالقصديَّةُ مُتوافِرةٌ. ثمَّ إنَّ في الكفّارة إشارةً إلى الفَوْريَّة، وأنَّها تجبُ قبل القُربِ من المرأة بقصدٍ أو غيرِه. يُزادُ على ذلك أيضًا: أنَّه مِن بابِ النَّفي، وهو المنعُ من الوطءِ حتّى يُكفِّرَ، والقاعدةُ استعمالُ الأعمِّ في النّفي، والأخصِّ في الثُّبوت[2].

نكتةُ صيغةِ التَّفاعُلِ في ﴿أَن يَتَمَآسَّا﴾:

الاستِمتاعُ مُشتَرَكٌ بينَ المُظاهِرِ والمُظاهَرِ مِنها

جيءَ بصيغةِ التَّفاعُلِ في قولِ الباري ﷻ في الموضعين: ﴿يَتَمَآسَّا﴾؛ لأنَّ المُماسَّةَ تكونُ مِنَ المُظاهِرِ والمُظاهَرِ منها، بأنْ يَستمتِعَ كلٌّ منهما بالآخَرِ جِماعًا ولَمْسًا ونظرًا بشهوة[3]. وبهذا يكونُ لفظُ (التَّماسِّ) محمولًا أيضًا على معناهُ الكنائيِّ، فهو في اصطلاحِ القرآن كنايةٌ عن الجِماع، كما قال تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: 237][4].

---

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 350.

(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة، ص: 179 - 4/ 178، نقله - بحسب تصريحه - عن ابن رشد في مقدماته في كتاب الطّهارة.

(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 217، والقونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 493.

(4) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ -18 19.

عِلَّةُ فَصْلِ قولِهِ تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ﴾:

فُصِلَ قولُهُ تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ﴾؛ لأنَّهُ استئنافُ كلامٍ جديدٍ؛ لبيانِ أنَّ ما ذُكِرَ موعظةٌ للمخاطَبينَ[1]؛ لأنَّ الحكمَ بالكفّارةِ دليلٌ على ارتكابِ الجنايةِ، فيجبُ أنْ تتَّعظوا بهذا الحكمِ حتّى لا تعودوا إلى الظِّهارِ، وتخافوا عقابَ اللّهِ عليهِ[2].

وَعْظُ المخاطَبينَ بما ذُكِرَ

بلاغةُ التَّعبيرِ بالاسميَّةِ في ﴿ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ﴾:

جيءَ بالجملةِ الاسميَّةِ في قولِ الباري ﷻ: ﴿ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ﴾؛ للتَّنبيهِ على أنَّ مضمونَ الجملةِ أمرٌ ثابتٌ لا يَتَغيَّرُ ولا يَتَبدَّلُ.

الوَعْظُ بالحُكمِ المذكورِ حقيقةٌ ثابتةٌ

نكتةُ التَّعبيرِ باسمِ الإشارةِ للبعيدِ ﴿ذَٰلِكُمْ﴾:

اسمُ الإشارةِ في قولِهِ تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ مُشارٌ إلى الحكمِ المذكورِ[3]، أو إلى تحريرِ رقبةٍ[4]، وفي استعمالِهِ للبعيدِ تعظيمٌ لشأنِ المشارِ إليهِ وتفخيمٌ له.

أحكامُ الشّارعِ عظيمةُ الشَّأنِ

تعيينُ المخاطَبِ بـ﴿ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ﴾:

الخطابُ في قولِ الحقِّ عزَّ شأنُهُ: ﴿ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ للمؤمنينَ الَّذين كانوا عندَ النُّزولِ، أو لهم ولغيرِهم مِنَ الأُمَّةِ[5].

الخِطابُ للحاضِرينَ أو لجميعِ الأُمَّةِ

نكتةُ التَّعبيرِ بالفعلِ ﴿تُوعَظُونَ﴾ مُضارِعًا:

معنى الوعظِ: "التَّذكيرُ بالخيرِ والتَّحذيرُ من الشَّرِّ بترغيبٍ أو ترهيبٍ؛ أي: فَرْضُ الكفّارة تنبيهٌ لكم؛ لتَتَفادَوا مسيسَ المرأةِ الَّتي طُلِّقَتْ، أو تستمرّوا على مُفارقتِها مع الرَّغبةِ في العَوْدِ إلى مُعاشرتِها؛ لئلّا تعودوا إلى الظِّهار"[6].

مَواعِظُ اللهِ تعالى لا تَنقَطِع

---

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 351.
(2) الزّمخشري، الكشاف: 4/ 487.
(3) الزّمخشري، الكشاف: 4/ 487، والبيضاوي، أنوار التّنزيل: 5/ 193.
(4) ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 274، وابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 19.
(5) الآلوسي، روح المعاني: 14/ 207.
(6) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 19.

وعُبِّرَ بصيغةِ المضارعِ في قولِ الباري ﷻ: ﴿تُوعَظُونَ بِهِۦٓ﴾؛ للتَّنبيهِ على أنَّ الوعظَ أمرٌ مستمرٌّ متجدِّدٌ، وذلكَ مِنْ رحمةِ اللهِ تعالى بعبادِهِ، حيثُ لا يُسلِمُهم للغفلةِ.

غرضُ التَّعبيرِ بالمبنيِّ للمفعولِ ﴿تُوعَظُونَ﴾:

اللهُ تعالى يَعِظُ عبادَهُ بأحكامِهِ

جيءَ بالمبنيِّ للمفعولِ في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿تُوعَظُونَ بِهِۦٓ﴾؛ لتعيُّنِ الواعظِ، وهو اللهُ ﷻ الَّذي يشرعُ الأحكامَ، ومنها هذا الحكمُ الجليلُ.

معنى الباءِ في ﴿بِهِۦٓ﴾:

الحكمُ المذكورُ مُتعلَّقٌ للوَعْظ

الباءُ في قولِهِ ﷻ: ﴿تُوعَظُونَ بِهِۦٓ﴾ لتعديةِ الفعلِ إلى مفعولِهِ الثَّاني؛ توكيدًا للحكمِ المذكورِ، أو للكفّارة بتحريرِ رقبةٍ وِفاقَ ما مرَّ ذكرُه. ويجوز أن تكون للسَّببيَّة، فالحكمُ والكفّارةُ سببان للوَعْظ[1].

بلاغةُ التَّذييلِ في ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾:

تقريرُ ما اشتَمَلَتْ عليهِ الآيةُ مِنَ الحُكمِ والمَوعِظة

قولُهُ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ جملةٌ تذييليَّةٌ مُقرِّرةٌ لِما قبلَها مِنَ الحُكمِ في الظِّهارِ، وفيها وعدٌ لِمَنْ حافَظَ على الحدودِ، ووعيدٌ لِمَنْ نقضَ العهودَ[2]، أو مُقرِّرةٌ لجملةِ ﴿ذَٰلِكُمۡ تُوعَظُونَ بِهِۦٓ﴾؛ أي: واللهُ عليمٌ بجميعِ ما تعملونَهُ مِنْ هذا التَّكفيرِ وغيرِهِ[3].

نكتةُ التَّعبيرِ بالاسميَّةِ في ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾:

سَعَةُ عِلمِ الحقِّ سبحانه حقيقةٌ ثابتةٌ

عُبِّرَ بالجملةِ الاسميَّةِ في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾؛ للتَّنبيهِ على أنَّ مضمونَها حقيقةٌ ثابتةٌ، لا شكَّ فيها ولا ارتيابَ.

سرُّ إيثارِ اسمِ الجلالةِ:

العظيمُ سبحانَهُ واسِعُ العِلْم

أوثِرَ اسمُ الجلالةِ دونَ غيرِهِ مِنَ الأسماءِ الحُسنى في قولِ الباري ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾؛ لدلالتِهِ على صفاتِ الكمالِ والجلالِ، ومنها العلمُ المحيطُ بكلِّ شيءٍ[4]، فيُلائِمُ سياقَ الوعدِ والوعيدِ.

(1) قباوة، المفصل في شرح الجلالين، ص: 1920 - 1921.
(2) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 494.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 19.
(4) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 351.

معنى الباءِ في ﴿بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾:

علمُ اللهِ تعالى مُتعلِّقٌ بأعمالِ العبادِ وبغيرِها

الباءُ في قولِ الباري ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ للتَّعديةِ، ومعناها الإلصاقُ المعنويُّ؛ لتعلُّقِهِ بصيغةِ المُبالغةِ ﴿خَبِيرٌ﴾[1].

دلالةُ (ما) في ﴿بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾:

كلُّ أعمالِ العبادِ مُحاطَةٌ بعلمِ اللهِ تعالى

(ما) في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ موصولةٌ، تفيدُ العمومَ، وأنَّ علمَ اللهِ ﷻ مُتعلِّقٌ بكلِّ ما يَعمَلُهُ عبادُهُ مِنَ الأعمالِ، ومِنْ جُملتِها التَّكفيرُ وما يَتعلَّقُ به مِن جِنايةِ الظِّهارِ[2]. والعائدُ على الموصولِ محذوفٌ تقديرُهُ: واللهُ بما تعملونه خبيرٌ. أو هي مصدريَّةٌ، والتَّقديرُ: واللهُ بعَمَلِكم خبيرٌ، والدَّلالةُ على كِلا الإعرابينِ واحدة.

دلالةُ صيغةِ المُضارعِ في ﴿تَعۡمَلُونَ﴾:

اللهُ تعالى لا تَختلِطُ عليهِ الشُّؤون

عُبِّرَ بصيغةِ المضارعِ في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾؛ للتَّنبيهِ على تجدُّدِ العملِ واستمرارِهِ[3]، وفي ذلكَ إيماءٌ إلى أنَّهُ تعالى لا تَختلِطُ عليه الشُّؤونُ، ولا تخفَى عليهِ أعمالُ العبادِ وإنْ كَثُرَتْ.

سرُّ التَّعبيرِ بالعملِ دونَ القولِ:

العملُ يَصدُقُ على القولِ والعمل

عُبِّرَ بالعملِ دونَ القولِ في قولِهِ جلَّ ذكرُهُ: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ معَ أنَّ الظِّهارَ المذكورَ في الآيةِ قولٌ؛ لأنَّ العملَ أعمُّ، يَصدُقُ على القولِ والعملِ[4].

غرضُ تقديمِ ﴿بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾:

الانتهاءُ عن الظِّهارِ واجبٌ مُعتنًى بِه

قُدِّمَ مُتعلَّقُ الخبرِ على الخبرِ في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ مع أنَّ الأصلَ تأخُّرُهُ عنه؛ إشارةً إلى إرادةِ المبالغةِ؛ للتَّنبيهِ على الاهتمامِ بإلزامِ الانتهاءِ عن ذلك[5].

(1) قباوة، المفصل في شرح الجلالين، ص: 1920 - 1921.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 217.
(3) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 351.
(4) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 4/ 179.
(5) البقاعي، نظم الدّرر: 5/ 193.

بلاغةُ التَّعبيرِ بـ﴿خَبِيرٌ﴾ دونَ غيرِه:

مَن اتَّسَعَ عِلْمُهُ وجَبَتْ طاعتُه

اختيرَ الخبيرُ دونَ غيرِهِ - كالعليمِ - في قولِهِ جلَّ ذكرُهُ: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾؛ لأنَّ الخبيرَ هو العالمُ بظَواهرِ الأمورِ وبَواطنِها، وهو الَّذي لا تخفَى عليهِ خافيةٌ، فيكونُ أنسبَ لسياقِ الحثِّ على الحفاظِ على حدودِ الشَّرعِ[1].

دلالةُ صيغةِ (فَعيلٍ) في ﴿خَبِيرٌ﴾:

اتِّصافُهُ تعالى بالعِلْمِ الشّامِلِ اتِّصافًا بليغًا

جيءَ بصيغةِ فَعيلٍ في قولِهِ جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿خَبِيرٌ﴾؛ للمبالغةِ في اتِّصافِهِ ﷻ بظَواهرِ الأمورِ وبَواطنِها.

معنى الفاءِ في ﴿فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ﴾:

إفادةُ العطفِ والقُرْبِ

الفاءُ في قولِهِ تعالى: ﴿فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ﴾ عاطفةٌ[2]، وإيثارُها دونَ باقي حروفِ العطفِ لإفادةِ القُرْبِ[3]، وتَرَتُّبِ شيءٍ على شيءٍ؛ فإنَّ صيامَ الشَّهرينِ مُترتِّبٌ على عدمِ وُجودِ الرَّقبةِ. ومثلُهُ يقالُ في قولِهِ سبحانه الآتي: ﴿فَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ﴾.

نكتةُ التَّعبيرِ بالموصولِ (مَنْ):

عَدَمُ وُجودِ الرَّقَبةِ عِلَّةُ صيامِ الشَّهرَينِ المُتَتابِعَين

عُبِّرَ بالموصولِ المُتضمِّنِ معنى الشَّرطِ في قولِ الباري ﷻ: ﴿فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ شَهۡرَيۡنِ مُتَتَابِعَيۡنِ﴾؛ للتَّوصُّلِ بما في حيِّزِ الصِّلةِ - وهو عدمُ وُجودِ الرَّقبةِ - إلى تعليلِ الحكمِ، وهو صيامُ شهرينِ متتابعينِ.

ومثلُهُ يقالُ في الاسمِ الموصولِ من قولِهِ تعالى الآتي: ﴿فَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ﴾؛ فإنَّ الإطعامَ الواجبَ هناك مُترتِّبٌ على عدمِ استطاعةِ الصِّيامِ.

دلالةُ النَّفيِ بـ﴿لَّمۡ﴾ في ﴿لَّمۡ يَجِدۡ﴾ مَصحوبًا بمعنى الشَّرْطِ:

اعتِبارُ العُسْرِ واليُسْرِ عندَ الحُكمِ لا قبلَهُ

﴿لَّمۡ﴾ من أحرُفِ الجزمِ المختصَّةِ بالمضارعِ، ومعناها في الأصلِ النَّفيُ والقَلْبُ، فتَقلِبُ زمنَ المضارعِ إلى الماضي المُنقطِعِ مَنْفيًّا، بدليلِ

(1) الآلوسي، روح المعاني: 14/ 208.
(2) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 10/ 8.
(3) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 495.

جوازِ قولِنا: لم يقمْ زيدٌ أمسِ[1]، إلّا أنَّها في قولِ الباري ﷻ: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾ لنفيِ الماضي المتَّصلِ بالحالِ؛ لاقترانِها بمعنى الشَّرط؛ لأنَّهُ إذا كانَ عديمًا حينَ الظِّهارِ، ثمَّ أيسرَ بعدَ ذلكَ؛ فعليهِ العِتْقُ، وإنَّما يُعتبَرُ يُسْرُهُ وعُسْرُهُ حينَ الحكمِ عليهِ[2].

نكتةُ الإيجازِ بالحَذْفِ في ﴿لَّمْ يَجِدْ﴾:

عـدمُ الـوُجـودِ مُتعلِّقٌ بالرَّقبة

في قولِهِ ﷻ: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾ إيجازٌ بحذفِ المفعولِ، والتَّقديرُ: فمَنْ لم يَجِدِ الرَّقبةَ[3] المأمورَ بها، بأنْ كان فقيرًا، وعلَّةُ الحذف ظهورُ المعنى؛ لذكره قريبًا.

ومثلُ هذا الإيجازِ نَجِدُهُ في قوله ﷻ الآتي: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ﴾؛ لأنَّ التَّقديرَ: فمَن لم يَستطِعْ صيامَ الشَّهرينِ المُتتابِعَين.

دلالةُ الفاءِ في ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾:

صيامُ شهرَينِ مُتَتابِعَينِ مُتَرتِّبٌ على عدمِ وُجودِ الرَّقَبة

الفاءُ في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿فَصِيَامُ﴾ رابطةٌ؛ لتَضَمُّنِ المبتدإ - وهو الموصولُ - معنى الشَّرطِ، فتفيدُ تأكيدَ المعنى، من حيثُ ارتباطُ تَعَيُّنِ صومِ الشَّهرين بعدمِ وُجودِ الرَّقَبة. ومثلُها الفاءُ في قولِهِ تعالى الآتي: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾.

بلاغةُ الإيجازِ بالحَذْفِ في ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾:

حـذفُ المبتدإ أو حذفُ الخَبَر

قولُهُ تعالى: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ فيهِ إيجازٌ بحذفِ الخبرِ، والتَّقديرُ: فعليهِ صيامُ شهرينِ متتابعينِ[4]، أو بحذفِ المبتدإ، والتَّقديرُ: فالواجبُ عليه صيامُ شهرينِ متتابعينِ، أو فكفّارتُهُ صيامُ.

ومثلُ هذا يقالُ في قوله ﷻ الآتي: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾، فالمحذوفُ إمّا المبتدأُ وإمّا الخبر.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: 5/ 35.

(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 4/ 179.

(3) البيضاوي، أنوار التّنزيل: 5/ 193، وأبو حيان، البحر المحيط: 10/ 123، والقونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 495.

(4) النّسفي، مدارك التّنزيل: 3/ 446.

دلالةُ الإضافةِ في ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾:

الشَّهران المُتتابعانِ ظَرْفٌ لصومِ الكفّارة

الإضافةُ في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ بمعنى (في)، فهي مِن إضافةِ المَظروفِ لظَرْفِه؛ لأنَّ المضافَ إليه ظرفٌ للمضاف؛ بمعنى: أنَّ صومَ الكفّارةِ واقعٌ في شهرين متتابعين.

غرضُ تنكيرِ ﴿شَهْرَيْنِ﴾:

المطلوبُ صيامُ شهرينِ لا على التَّعيينِ

تنكيرُ ﴿شَهْرَيْنِ﴾ في قولِه ﷻ: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾ للإشارةِ إلى أنَّهُ لا يُطلَبُ صيامُ شهرينِ بأعيُنِهما، وإنَّما المطلوبُ صيامُ شهرينِ مُتتابِعَينِ مِنَ الشُّهورِ لا على التَّعيينِ.

نكتةُ وصْفِ الشَّهرينِ بالتَّتابُعِ:

متابعةُ الصّيامِ تَكسِرُ النَّفْس

قُيِّدَ الشَّهرانِ بالتَّتابُعِ في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾؛ لأنَّ المرادَ كَسْرُ النَّفْسِ المُخالِفةِ بالظِّهارِ، ومتابعةُ الصَّومِ أنكى وأنسبُ بتحقيقِ هذا الغرضِ[1].

سرُّ تكرارِ ﴿مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾:

المُماسَّةُ لا تكونُ إلّا بعدَ انقِضاءِ الصّيام

أُعيدَ قيدُ ﴿مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾؛ للدَّلالةِ على أنَّ المُماسَّةَ لا تكونُ إلّا بعدَ انقضاءِ الصّيامِ، فلا يَظُنَّ المُظاهِرُ أنَّ مُجرَّدَ شروعِهِ في الصّيامِ كافٍ في العَوْدِ إلى الاستمتاعِ[2].

سرُّ التَّعبيرِ بانتفاءِ الاستطاعةِ دونَ عدمِ الوُجود:

عدمُ الوُجْدانِ لا يُلائِمُ الصَّوْم

التَّعبيرُ بانتفاءِ الاستطاعةِ في قولِه تعالى شأنُهُ: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ﴾، وبعدمِ الوجودِ في قولِه قبلُ: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾؛ لأنَّهُ لا معنى لعدمِ وُجْدانِ الصَّومِ، بخلافِ عدمِ وُجْدانِ الرَّقَبةِ[3].

سرُّ تحديدِ العددِ بستّينَ مِسكينًا:

إلحاقُ كفّارةِ الظِّهارِ بكفّارةِ فِطْرِ يومٍ مِن رمضانَ عَمْدًا

حُدِّدَتِ الكفّارةُ في قولِه ﷻ: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ بإطعامِ

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 352.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 20.
(3) القونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 495.

هذا القَدْرِ من المساكين؛ إلحاقًا لها بكفّارةِ فِطْرِ يوم مِنْ رمضانَ عَمْدًا، بجامعِ أنَّ كليهما كفّارةٌ عن صيامٍ، فكانت الكفّارةُ مُتَناسبةً مع المُكفَّرِ عنهُ مُرتَّبةً ترتيبًا مناسبًا[1].

بلاغةُ التَّعبيرِ بالتَّمييزِ ﴿مِسْكِينًا﴾:

سُلوكُ الإيضاحِ بعدَ الإبهامِ يُرسِّخُ المعنى

قولُهُ تعالى: ﴿مِسْكِينًا﴾ تمييزٌ مِنْ ﴿سِتِّينَ﴾، وسلوكُ طريقِ التَّمييزِ المُشتمِلِ على الإيضاحِ بعدَ الإبهامِ الَّذي يَشتمِلُ عليهِ المُميَّزُ ترسيخٌ للمعنى المقصودِ؛ لأنَّهُ يَرِدُ على النَّفْسِ بعدَ تشويقِها وتَهْيِئَتِها لاستقبالِهِ.

سرُّ عدمِ ذِكْرِ ﴿مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾ مع الإطعامِ:

الاكتفاءُ بالسّابقِ عَنِ اللّاحِقِ

لم تُذكَرِ المُماسَّةُ مع الإطعامِ في قولِهِ تعالى: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾؛ اكتفاءً بذكرِها مع الآخَرَينِ، فلو ذُكِرَتْ هنا أيضًا لَلَزِمَ التَّكرارُ المورِثُ للمَلالِ، أو لجوازِها في أثْناءِ الإطعامِ كما قال أبو حنيفةَ رحمَهُ اللهُ[2].

علَّةُ فصلِ ﴿ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾:

التَّشريعُ يُقَوّي الإيمانَ

فُصِلَ قولُهُ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ عمّا قبلَهُ؛ لأنَّهُ استئنافٌ لبيانِ علَّتِهِ؛ ترغيبًا فيهِ[3].

نكتةُ اسمِ الإشارةِ للبعيدِ ﴿ذَٰلِكَ﴾:

شرعُ اللهِ تعالى عظيمُ الشَّأنِ

الإشارةُ في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ للبيانِ والتَّعليمِ للأحكامِ والتَّنبيهِ عليها[4]، أو للتَّرخيصِ والرِّفقِ. وفي إيثارِ اسمِ الإشارةِ للبعيدِ تنبيهٌ على عِظَمِ المُشارِ إليهِ وتفخيمِ شأنِهِ[5]، بتنزيلِهِ منزلةَ المحسوساتِ البعيدةِ.

---

(1) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 20.

(2) البيضاوي، أنوار التّنزيل: 5/ 193، والقونوي، حاشية على تفسير البيضاوي: 18/ 496، وابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 21.

(3) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 354.

(4) الزّمخشري، الكشاف: 4/ 489.

(5) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 354، والشربيني، السّراج المنير: 4/ 223.

معنى اللّامِ في ﴿لِتُؤْمِنُواْ﴾:

الأحكامُ تؤدّي إلى الإيمانِ

اللّامُ في قولِ الحقِّ جلَّ ذكرُهُ: ﴿لِتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ للتَّعليلِ؛ أي: لأجلِ أنْ تُؤمِنوا باللهِ ورسولِهِ[1].

سرُّ التَّعليلِ بلفظ الإيمانِ:

الإيمانُ الكاملُ يكونُ بالامتثالِ للشَّرعِ

عُلِّلَ ما سبقَ مِنَ التَّشريعِ والأحكامِ والتَّرخيصِ بالإيمانِ في قولِهِ ﷻ: ﴿لِتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾، مع أنَّ المخاطَبينَ مؤمنونَ؛ لأنَّ المرادَ هنا ليسَ إحداثَ الإيمانِ، بل المرادُ الإيمانُ الكاملُ؛ أي: لتُؤمِنوا إيمانًا كاملًا بالامتثالِ لِما أمرَكم اللهُ ورسولُهُ، فلا تَشوبوا أعمالَ الإيمانِ بأعمالِ أهلِ الجاهليَّةِ، وفي هذا زيادةٌ في تشنيعِ الظِّهارِ، وتحذيرٌ للمسلمينَ مِنْ إيقاعِهِ[2].

المؤمنُ يُجدِّدُ إيمانَهُ ويَستمِرُّ عليه

ويُحتمَلُ أنْ يكونَ المرادُ: لتستمرّوا على الإيمانِ وتُجَدِّدوهُ[3]، ولذلكَ عُبِّرَ بصيغةِ المضارعِ.

معنى الباءِ في ﴿بِٱللَّهِ﴾:

الإيمانُ مُتعلِّقٌ باللهِ ورسولِه

الباءُ في قولِهِ ﷻ: ﴿لِتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ للتَّعديةِ، أو للإلصاقِ المعنويِّ، وتتعلَّقُ بالفعلِ قبلَها.

بلاغةُ التَّعبيرِ باسمِ الجلالة:

وُجوبُ الإيمانِ بالعظيمِ سبحانَه

أوثِرَ اسمُ الجلالةِ على غيرِهِ مِنَ الأسماءِ الحُسنى في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿لِتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾؛ لدلالتِهِ على صفاتِ العظمةِ والجلالِ الَّتي توجبُ الإيمانَ بهِ وطاعتَهُ؛ أي: لتُؤمِنوا بالمَلِكِ الَّذي لا أمرَ لأحدٍ معَهُ، فتُطيعوهُ بالانسلاخِ مِنْ فعلِ الجاهليَّةِ[4].

دلالةُ الإضافةِ في ﴿وَرَسُولِهِۦ﴾:

تعظيمُ الرَّسولِ مِنْ تعظيمِ مُرسِلِه

إضافةُ الرَّسولِ إلى ضميرِ اسمِ الجلالةِ في قولِ الحقِّ ﷻ:

(1) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 22.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 22.
(3) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 354.
(4) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 354، والشربيني، السّراج المنير: 4/ 223.

﴿وَرَسُولِهِۦٓ﴾ لتشريفِ الرَّسولِ، وتعظيمِ شأنِهِ وتفخيمِهِ؛ لأنَّ تعظيمَهُ مِنْ تعظيمِ مُرسِلِهِ[1].

سرُّ الاقتصارِ في الإيمانِ على اللهِ والرَّسولِ:

التَّشريعُ يكونُ مِنَ اللهِ تعالى ورسولِه

اقتُصِرَ في قولِهِ تعالى ذكرُهُ: ﴿لِتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ على اللهِ والرَّسولِ، ولم تُذكَرْ باقي أركانِ الإيمانِ؛ لأنَّ المَقامَ ليسَ لتقريرِ أركانِ الإيمانِ، وإنَّما هو للحَثِّ على الالتزامِ بأحكامِ الشَّرعِ، والامتناعِ عن أحكامِ الجاهليَّةِ الَّتي منها الظِّهارُ[2]، والتَّشريعُ يكونُ مِنَ اللهِ تعالى ورسولِهِ.

دلالةُ الواوِ في ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾:

النَّهيُ عن التَّهاوُنِ بالحُكمِ بعدَ التَّرغيبِ بِه

الواوُ في قولِ الباري ﷻ: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾ لعطفِ هذهِ الجملةِ على قولِهِ سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾، وسببُ هذا الوصلِ اتِّحادُ المُناسَبةِ بين الجملتين، واشتراكُهما في الخبريَّةِ من دونِ داعٍ للفَصْلِ.

ونكتةُ العطفِ هنا الجمعُ بينَ التَّرغيبِ والتَّرهيب؛ فإنَّهُ تعالى لمّا رغَّبَ في هذا الحكمِ رهَّبَ مِنَ التَّهاونِ بهِ[3]. ويُحتمَلُ أنْ تكونَ الواوُ استئنافيَّةً، والجملةُ مستأنفةٌ لإفادةِ هذا الغرضِ.

نكتةُ اسمِ الإشارةِ للبعيدِ في ﴿وَتِلْكَ﴾:

تفخيمُ شأنِ أحكامِ الظِّهارِ والكفّارة

الإشارةُ في قولِهِ ﷻ: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾ للأحكامِ المذكورةِ في الظِّهارِ والكفّارةِ[4]. وإيثارُ اسمِ الإشارةِ للبعيدِ لتعظيمِ شأنِ هذهِ الأحكامِ وتفخيمِهِ.

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 354، والشربيني، السّراج المنير: 4/ 223.
(2) النّسفي، مدارك التّنزيل: 3/ 446، والقاسمي، محاسن التّأويل: 9/ 165.
(3) الشّربيني، السّراج المنير: 4/ 223.
(4) النّسفي، مدارك التّنزيل: 3/ 446.

نكتةُ التَّعبيرِ بالحُدودِ:

المؤمنُ وقّافٌ عندَ حُرُماتِ الله

الحدودُ في الأصلِ: هي الحَواجزُ ونهاياتُ الأشياءِ الَّتي إذا تجاوَزَها المرءُ دخلَ في شيءٍ آخرَ، وقد شُبِّهَتِ الأحكامُ في نحوِ قولِهِ ﷻ: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾ بالحدودِ؛ لأنَّ تجاوُزَها يُخرِجُ مِنْ حِلٍّ إلى منعٍ[1]، وفي ذلكَ تنبيهٌ على أنَّهُ يجبُ امتثالُها والتَّقيُّدُ بها، ولا يجوزُ تعدّيها وانتهاكُها[2].

دلالةُ الإضافةِ في ﴿حُدُودُ ٱللَّهِ﴾:

حُدودُ العظيمِ عظيمةٌ لا يَجوزُ تَعَدّيها

إضافةُ الحدودِ إلى لفظِ الجلالةِ في قولِ الباري ﷻ: ﴿حُدُودُ ٱللَّهِ﴾ لتشريفِها وتعظيمِها، وزيادةِ التَّنفيرِ مِن مُخالَفتِها.

بلاغةُ إيثارِ اسمِ الجلالة:

مَنْ هابَ العظيمَ وقَفَ عندَ حدودِه

اختيرَ اسمُ الجلالةِ دونَ غيرِهِ مِنَ الأسماءِ الحُسنى في قولِ الباري ﷻ: ﴿حُدُودُ ٱللَّهِ﴾؛ لدلالتِهِ على صفاتِ العظمةِ والجلالِ، وفي ذلكَ تربيةٌ للمهابةِ في النُّفوسِ، وزيادةُ حثٍّ على الوقوفِ عندَ حدودِ الشَّرعِ وعدمِ تجاوُزِها.

دلالةُ الواوِ في ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾:

الظِّهارُ سُنَّةُ القومِ الكافِرين

الواوُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ عاطفةٌ، والجملةُ تتميمٌ لجملةِ ﴿ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾؛ أي: ذلكَ الحكمُ - وهو إبطالُ تحريمِ الزَّوجةِ بالظِّهارِ - حكمُ الإسلامِ، وأمّا ما كانوا عليهِ فهو مِنْ آثارِ الجاهليَّةِ، فهو سنَّةُ قومٍ لهم عذابٌ أليمٌ على الكفرِ وما تَوَلَّدَ منهُ مِنَ الأباطيلِ، فالظِّهارُ شرعُ الجاهليَّةِ[3]. ويُحتمَلُ أنْ تكونَ الجملةُ معطوفةً على محذوفٍ نَشَأَ مِنَ الكلامِ السّابقِ، والتَّقديرُ: فللمُؤمنينَ بها جنّاتُ النَّعيمِ، وللكافرينَ عذابٌ أليمٌ[4].

---

(1) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 2/ 186.

(2) البيضاوي، أنوار التّنزيل: 5/ 193، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 8/ 41، والبقاعي، نظم الدّرر: 19/ 354.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتنوير: 28/ 23.

(4) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 355.

معنى اللّامِ في ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ﴾:

اللّامُ في قولِ الحقِّ ﷻ: ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ للاستحقاقِ، فتفيدُ أنَّ الكافرينَ مُستحِقّونَ لِما أُعِدَّ لهم مِنَ العذابِ الأليمِ.

الكافرونَ مُستحِقّونَ للعذابِ والنَّكال

نكتةُ التَّعبيرِ بالكُفر:

المرادُ بالكافرينَ في قولِهِ جلَّ ذكرُهُ: ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾: الَّذينَ يَرُدّونَ أحكامَ الشَّرعِ، ولا يَقبَلونَها، وذلكَ كفرٌ؛ لأنَّهُ إنكارُ ما عُلِمَ مِنَ الدّينِ بالضَّرورةِ. وعلى هذا يُحتمَلُ أنْ يكونَ تعريفُ الكافرينَ للعهدِ - والمرادُ: الكافرونَ بهذهِ الحدودِ - ويُحتمَلُ أنْ يكونَ للجنسِ، فيَشمَلُ جميعَ الكافرينَ، ويدخلُ فيهم هؤلاءِ دخولًا أوَّليًّا.

مُنكِرُ أحكامِ الشَّرعِ كافر

أو المرادُ: مَنْ يَتَجاوَزُ حدودَ اللهِ تعالى، والتَّعبيرُ بالكفرِ تغليظٌ عليهِ؛ لزجرِهِ[1]، والتَّنبيهِ على أنَّهُ بهذا التَّجاوُزِ على خَطَرٍ عظيمٍ.

مُتَجاوِزُ حُدودِ الشَّرعِ على خَطَرٍ عظيم

دلالةُ التَّعبيرِ باسمِ الفاعلِ في ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ﴾:

عُبِّرَ باسمِ الفاعلِ المجموعِ في قولِ الباري ﷻ: ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ﴾؛ للدَّلالةِ على كثرتِهم، وعلى رُسوخِهم في صفةِ الكفرِ؛ أي: وللعَريقينَ في الكفرِ عذابٌ أليمٌ[2]، وكأنَّ الكفرَ صارَ صفةً مِنْ صفاتِهم الجِبِلِّيَّةِ الَّتي لا تُفارِقُهم.

عَراقةُ الكافِرينَ في كُفرِهم

بلاغةُ الإيجازِ بحَذْفِ مُتعلّقِ الكفرِ:

في قولِ الباري ﷻ: ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ﴾ إيجازٌ بحذفِ مُتعلّقِ الكفرِ؛ إذ المعنى: وللكافرينَ بهذهِ الأحكامِ، أو بهذهِ الأحكامِ وغيرِها مِمّا يجبُ الإقرارُ والعملُ به.

الكافرُ جاحِدٌ بما يَنبَغي الإقرارُ بِه

غرضُ تقديمِ الخبرِ ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ﴾ على المبتدإ ﴿عَذَابٌ﴾:

قُدِّمَ الخبرُ ﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ﴾ على المبتدإ ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ للاهتمامِ بالمُقدَّمِ، والتَّشويقِ إلى المُؤخَّرِ، وهو العذابُ الأليمُ؛ ليَتَمكَّنَ في

استِحقاقُ الكافرينَ للعذابِ مَحَطُّ الاهتِمامِ والعِناية

(1) البيضاوي، أنوار التّنزيل: 5/ 193، والخفاجي، عناية القاضي: 8/ 168.
(2) البقاعي، نظم الدّرر: 19/ 355.

النَّفْسِ عندَ وُرودِهِ عليها فضلَ تمكُّنٍ، ولأنَّ تأخيرَ ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ أنسبُ للفاصلةِ.

غرضُ تنكيرِ ﴿عَذَابٌ﴾:

عذابُ الكافرينَ هائلٌ فَظيع

نُكِّرَ ﴿عَذَابٌ﴾ في قولِهِ ﷻ: ﴿وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ لتهويلِ شأنِ العذابِ وتفخيمِهِ؛ أي: عذابٌ عظيمٌ هائلٌ لا يُقادَرُ قَدْرُ هَوْلِهِ.

سرُّ وصْفِ العذابِ بالأليم:

فَظاعةُ العذابِ ذاتًا وصفةً

وُصِفَ العذابُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ بكونِهِ أليمًا؛ لزيادةِ فظاعتِهِ الذّاتيَّةِ المُستفادةِ مِنَ التَّنكيرِ ببيانِ فظاعتِهِ المُستفادةِ مِن هذا الوصفِ.

نكتةُ صيغةِ (فَعيلٍ) في ﴿أَلِيمٌ﴾:

شِدَّةُ إيلامِ عذابِ الكافرين

المرادُ بالأليمِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾: المُؤلِمُ[1]، والإتيانُ بصيغةِ (فَعيلٍ) للتَّنبيهِ على شدَّةِ إيلامِهِ، ولتغليظِ أمرِهِ[2].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

المَسُّ واللَّمْس:

الجماعُ والاستِمتاعُ مَمنوعانِ قبلَ الكفّارة

اللَّمْسُ قد يقالُ لطلبِ الشَّيءِ وإنْ لم يوجَدْ، والمَسُّ يقالُ فيما يكونُ معَهُ إدراكٌ بحاسَّةِ اللَّمْسِ، ويُكنَى بهِ عن الجماعِ[3]، واللَّمسُ يكونُ باليدِ خاصَّةً؛ لمعرفةِ اللّيْنِ مِنَ الخُشونةِ، والحرارةِ مِنَ البرودةِ، ونحوِ ذلكَ، والمَسُّ يكونُ باليدِ والحجرِ وغيرِهما[4]، واللَّمسُ لا يكونُ إلّا عن قصدٍ، والمسُّ يكونُ عن قصدٍ وعن غيرِ قصدٍ[5].

وقد استُعمِلَ المَسُّ هنا؛ لأنَّهُ كنايةٌ عن الجماعِ[6]، وقد جَرَتْ عادةُ

(1) النّسفي، مدارك التّنزيل: 3/ 447.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 217.
(3) الرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (مسس).
(4) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 303.
(5) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 4/ 178.
(6) الخفاجي، عناية القاضي: 8/ 167.

القرآنِ في تعليمِ الأدبِ بالكنايةِ عن المعاني المُستقبَحةِ بالألفاظِ اللَّطيفةِ. ويَدخُلُ في المنعِ قبلَ الكفّارة الاستمتاعُ باللَّمسِ بشهوةٍ وبالتَّقبيلِ ونحوِ ذلكَ[1].

الزَّجْرُ والوَعْظُ والنُّصْح:

الكـفّارةُ رادِعـةٌ عن الظِّهارِ

الزَّجْرُ في الأصلِ: الدَّفْعُ عن الشَّيءِ بتسلُّطٍ وصياحٍ، ثمَّ استُعمِلَ في الحثِّ على الشَّيءِ، وفي المنعِ والنَّهيِ وإنْ لم يكنْ صياحٌ[2]. والوَعْظُ: زَجْرٌ مُقترِنٌ بتخويفٍ، أو هو التَّذكيرُ بالخيرِ فيما يَرِقُّ لهُ القلبُ[3]. والنُّصْحُ: تَحَرّي فعلٍ أو قولٍ فيهِ صلاحُ صاحبِهِ. وقد عُبِّرَ بالوعظِ هنا لاقترانِهِ بالتَّخويفِ، فيدلُّ على أنَّ الحكمَ بالكفّارةِ رادِعٌ عن العَوْدِ إلى الظِّهارِ[4]، ومُلَيِّنٌ للقلوبِ[5].

(1) ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 274، والبيضاوي، أنوار التّنزيل: 5/ 193.
(2) الرّاغب، المفردات: (زجر)، والآلوسي، روح المعاني: 12/ 64، والمراغي، تفسير المراغي: 23/ 41.
(3) الرّاغب، المفردات: (زجر)، (وعظ)، (نصح).
(4) البيضاوي، أنوار التّنزيل: 5/ 193، والنسفي، مدارك التّنزيل: 3/ 446.
(5) الخفاجي، عناية القاضي: 8/ 167.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الستون،
سورة الحدِيد من الآية 14 إلى سورة الحَشر الآية 10
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الستون، سورة الحدِيد من الآية 14 إلى سورة الحَشر الآية 10
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 60 ، 802 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-643-66-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 60 : المجلد الستون، سورة الحدِيد من الآية 14 إلى سورة الحَشر الآية 10.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-643-66-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-5294607 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"